

البناء

أعلن عن صندوق استثماري خاص بطرابلس

ميقاتي: لتدعيم اقتصاد المدينة وخلق فرص عمل جديدة



(دالاتي ونهرا)

ميقاتي متحدّثاً خلال إطلاق صندوق الاستثمار

في عالم الأعمال ما ساهم في جلب مستثمرين كبار إلى طرابلس

والشمال وعموماً. وأضاف: «إنّ الصندوق هدفنا من هذا المشروع الذي هو برأسمال قدره خمسة وعشرين مليون دولار أميركي، يعكس التزامنا بضروة مواكبة مدينتنا الحبيبة وأهلنا الأعراف فيها، ودعم مسيرة تطوير قطاع الأعمال عبر خدمات صندوق «ثمار طرابلس» لتخطي المعوقات والصعوبات المالية والإدارية والتسويقية وغيرها التي تحد من فرص نموها وتوسع نطاق أعمالها».

وأوضح أنّ هذه المبادرة هي «دليل على أنّ طرابلس، التي تخترن الكثير من الطاقات والمزايا التفاضلية، يمكنها النهوض من جديد اقتصادياً وإمانيّاً إذا ما توافرت لها الظروف المناسبة وليات الدعم والسماندة، ولكي تقوم بدورها المميّز. عاصمة ثانية فاعلة منتجة مشرقة. ذات الكثير من المشاريع الممتدة على رسالة دور، وتوضّع على مسار التنمية الشاملة لتواكب المعايير العالمية».

وأكد ميقاتي أنّ طرابلس «تخترن الكثير من الطاقات وأصحاب الكفاءات، وهم قادرون على فعل الكثير لإنهاض هذه المدينة، فليؤخذ كل طاقاتها ولنتعاون جميعاً، على اختلاف إلتصاءاتها وتوجهاتها، للانطلاق بطرابلس نحو غد مشرق».

أعلن الرئيس نجيب ميقاتي عن إنشاء «صندوق استثماري خاص بطرابلس يحمل اسم «ثمار طرابلس» هدفه تحديد القطاعات الاقتصادية القابلة للتطوير والمساهمة في المؤسسات العاملة في نطاقها ومساعدتها، سواء كانت في مراحلها الأولى أو لها سنوات طويلة من العمل، على التطور والإزدهار في سبيل تدعيم اقتصاد هذه المدينة والتجربة فرص عمل جديدة»، وذلك خلال لقاء عقد أمس في مقر غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس.

ولفت ميقاتي إلى «الدور الكبير الذي تقوم به غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس في إحاطة كل القطاعات الاقتصادية ومساعدتها على تطوير خدماتها وعلقاتها التجارية. كما كانت العلاقة في تأسيس إحدى أنجح الحاضنات في لبنان والتي تمت بواسطتها مساعدة الكثير من المشاريع الممتدة على تحقيق أهدافها والانطلاق بنجاح

في إطار تحسين جودة الخدمات التي يؤديها الصندوق بالتعاون مع وحدة الجودة التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة، استقبال المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي محمد كركي، الخبير الدولي في وحدة برنامج الجودة من قبل الصندوق.

وتمحور اللقاء حول الليات التي سيتمّ اتباعها لتطوير مسلك عمل الدفع الفوري لمعاملات الضمومنين في مكتب برج حمود النموذجي، ليصبح أكثر فعالية، ولتسريع عملية الدفع، علماً أنّه تمّ تطوير نظام خدمة الانتظار في ذلك المكتب بهدف تنظيم عملية خدمة الضمومنين.

كذلك تمّ البحث في آليات العمل التي سيتمّ اعتمادها لإنجاح هذه المهمة في مكتب برج حمود أولاً من خلال تحسين أداء هذا المكتب لخدماته وصولاً إلى تعميمها على كل مكاتب الصندوق.

وتقدم ميقاتي إلى «الإسكان» تدعو المتخلفين عن الدفع إلى تسديد ديونهم

دعت المؤسسة العامة للإسكان المقترضين من الصندوق والذين تخلفوا عن الدفع إلى «الإسراع بتسديد الديون المترتبة عليهم، منعا للملاحقة الجزائية التي ينص عليها القانون». وذكرّت المؤسسة في بيان «أنّ التمادي في عدم دفع هذه الأقساط سيضع مجلس إدارة المؤسسة إلى إجراءات قانونية وإدارية ومالية عملاً بما نصّت عليه اتفاقية القرض التي وقعها المستفيد مع الصندوق في حينه، والتي تدعو في مثل هذه الحالات إلى تطبيق مضمون المادة 45 من قانون المحاسبة العمومية التي تحدد أصول تحصيل ديون الدولة».

وأشار البيان إلى أنّ المؤسسة «تعتبر هذا التذكير بمثابة إنذار شخصي إلى كل مقترض تمنع عن الدفع إلى اليوم، وتدعوه إلى الإسراع بالحضور فوراً إلى دائرة الواردات في الطابق الثالث من مبنى المؤسسة في بيروت لإجراء المعاملات الضرورية المؤدية إلى تسديد هذه الديون، علماً أنّ في إمكان المتعثرين جدولة هذه الديون».

الاتحاد يبدأ تحركاته بعد العيد

غصن: لا ذريعة للانكفاء عن تسيير شؤون المواطنين

حدّر رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن من «مغبة المضي في تجاهل الناس ومصالحهم»، لافتاً إلى أنّ «الجمهورية لا تلغى بسبب العجز عن انتخاب رئيس للجمهورية، ولو كان الأمر من ثوابت قيام الجمهورية والحكومة، لا ذريعة لها للانكفاء عن تسيير شؤون المواطنين والثواب ملزمون بالقيام بواجبهم التشريعي تجاه الشعب الذي يمثلونه».

وفي كلمة ألقاها خلال حفل الإفطار السنوي للاتحاد في مطعم الساحية - طريق المطار، اعتبر غصن أنّ «ما يزيد المشهد مأسوية أنّ القيمين على البلد لا يلتفتهم غياب الكهرباء وشح المياه وانقطاعها، بل كل ما يهمهم هو تمويل الخزينة، ولو عاش الناس في الظلام وبلا مياه، بحجة تغطية أكلاف سلسلة الرتب والرواتب، هم يتوانون عن زيادة الضرائب خصوصاً ضريبة القيمة المضافة والرسوم وغيرها من الضرائب غير المباشرة، وكلّ ذلك في موقف عدائي واضح من حقوق أصحابها، فالمايوميون مكشوفون في أجورهم وصحتهم وضماناتهم وخزيمهم اليومي، كما أنّ الجامعة اللبنانية مهذبة بالزوال ومتعاقديها على قارعة الطريق كغيرهم من أساتذة التعليم الثانوي والمتوسط والابتدائي والمصانع تفرّغ من عمالها والزراعة إلى بياس والبطالة إلى اتساع وقانون الإجراءات تهييري في غياب خطة إسكان وطنية شاملة».

كما أعلن غصن عن «إطلاق التحركات الضرورية بكل الوسائل الديمقراطية المناسبة» بعد الأعياد.

كركي تابع برنامج تحسين جودة الخدمات في الضمان

في إطار تحسين جودة الخدمات التي يؤديها الصندوق بالتعاون مع وحدة الجودة التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة، استقبال المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي محمد كركي، الخبير الدولي في وحدة برنامج الجودة من قبل الصندوق.

وتمحور اللقاء حول الليات التي سيتمّ اتباعها لتطوير مسلك عمل الدفع الفوري لمعاملات الضمومنين في مكتب برج حمود النموذجي، ليصبح أكثر فعالية، ولتسريع عملية الدفع، علماً أنّه تمّ تطوير نظام خدمة الانتظار في ذلك المكتب بهدف تنظيم عملية خدمة الضمومنين.

كذلك تمّ البحث في آليات العمل التي سيتمّ اعتمادها لإنجاح هذه المهمة في مكتب برج حمود أولاً من خلال تحسين أداء هذا المكتب لخدماته وصولاً إلى تعميمها على كل مكاتب الصندوق.

«الإسكان» تدعو المتخلفين عن الدفع إلى تسديد ديونهم

دعت المؤسسة العامة للإسكان المقترضين من الصندوق والذين تخلفوا عن الدفع إلى «الإسراع بتسديد الديون المترتبة عليهم، منعا للملاحقة الجزائية التي ينص عليها القانون». وذكرّت المؤسسة في بيان «أنّ التمادي في عدم دفع هذه الأقساط سيضع مجلس إدارة المؤسسة إلى إجراءات قانونية وإدارية ومالية عملاً بما نصّت عليه اتفاقية القرض التي وقعها المستفيد مع الصندوق في حينه، والتي تدعو في مثل هذه الحالات إلى تطبيق مضمون المادة 45 من قانون المحاسبة العمومية التي تحدد أصول تحصيل ديون الدولة».

وأشار البيان إلى أنّ المؤسسة «تعتبر هذا التذكير بمثابة إنذار شخصي إلى كل مقترض تمنع عن الدفع إلى اليوم، وتدعوه إلى الإسراع بالحضور فوراً إلى دائرة الواردات في الطابق الثالث من مبنى المؤسسة في بيروت لإجراء المعاملات الضرورية المؤدية إلى تسديد هذه الديون، علماً أنّ في إمكان المتعثرين جدولة هذه الديون».

أزمة معاشات ورواتب موظفي الدولة: هل هي حقيقية أم سياسية؟

■ د. أحمد اللقيس*

على رغم تفهّم معارضة بعض علماء الدستور والقانون المالي لهذه النظرية، بخاصة أنّ الدولة عادت إلى تكوين نفسها مع إجراء الانتخابات النيابية عام 2005 مما يحتم إعادة دورة الحياة مجدداً إلى إدارات الدولة ويجب الخروج من نظرية الظروف الاستثنائية والقاهرة، لأنّ الواقع لم يجر على ما كنا نتمناه بسبب العدوان «الإسرائيلي» عام 2006، لنظرية الظروف الاستثنائية حتى عودة الدولة إلى مسيرتها عام 2008 مع انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة، الأمر الذي يحتم العودة إلى الدورة العادية لمشروع الدولة في كل مسؤولياتها وواجباتها، وأهمها إعداد موازنة وإقرارها وتنفيذها، وهذا ما لم يحصل، فاستسهلت الدولة الاستمرار بالطريقة نفسها في الإنفاق من دون احترام القوانين المتعلقة بالمالية العامة، وبخاصة إقرار الموازنة السنوية ودورياً، مما يشكل في رأينا مخالفة لقانون المحاسبة العمومية غفلتها الحكومة بما يُسمّى سلفات الخزينة عند احتياجها إلى الصرف والإنفاق، وكأنّ ليست هناك سلطة تشريعية يجب أن تقرّ وتصدّق على الإنفاق قبل صرف أي مبلغ ومهما كانت أهميته، وهذا أمر حتمي نظراً إلى ضرورته القانونية والدستورية.

بعد تشكيل الحكومة الحالية، وعند وصولها إلى مآزق الصرف من دون توافر الاعتمادات المطلوبة لدفع رواتب الموظفين من القطاع العام بكل قطاعاتهم، عمد وزير المالية إلى إثارة الأمر محرراً من عدم القدرة وعدم وجود النية للاستمرار في مخالفة القانون بالصرف على أساس السلف المالية، حتى ولو كان الأمر لمعاشات الموظفين، وهو يطالب بإقرار الاعتماد المطلوب في مجلس النواب بهدف قوننة الإنفاق، ونحن نعتبر أنّ هذه المطالبة هي في محلها القانوني ويجب الإصرار عليها، وعدم التحجّج بالسوابق والأعراف لأنها لا يمكن أن تكون بديلاً من القوانين والأنظمة والنصوص الدستورية، وعلى كل مسؤول أن يتحمّل مسؤوليته في هذا الإطار، لأن يحمل أيّ مسؤول آخر على المخالفة للتساوي في المخالفات.

كما لا يجب أن يؤخذ الموظفون رهينة في هذا الأمر، ولذلك يُفترض العمل على عقد جلسة تشريعية في أقرب وقت لإعطاء الموافقة القانونية للإنفاق، لكي لا ندخل في النفق المظلم وما يمكن أن يترتك من آثار سلبية على الصعيبين المعيشي والاجتماعي، وهو ما ستكون نتائجه أسوأ من الآثار الأمنية وأكثر خطورة منها.

*استاذ جامعي

من المعروف علماً وقانوناً أنّ رواتب الموظفين في الدولة تشكل العنصر الأساسي من معيشة هؤلاء الموظفين، لا بل تشكل المورد الرئيسي لهم بكافة قطاعاتهم سواء من موظفي الإدارة العامة أم موظفي القطاعات العسكرية والأمنية أو قطاع التعليم والتربية مع ما يميّز القطاع الأخير لجهة شمول التشريع للقطاعين العام والخاص فيها.

ولتتمتّع رواتب الموظفين بامتياز عام يعلو على كل نفقة ويتوجب على الدولة تأمينها قبل أيّ نوع من الأزمات.

ونظراً إلى أهمية هذه الرواتب في حياة الموظفين وعائلاتهم، ولاستمرارية ودورية هذه الرواتب، فإنّ على الدولة تأمين اعتماد الرواتب بداية من موازنتها السنوية.

ولم يعرف لبنان، طيلة فترة الأزمات المتلاحقة منذ عام 1975 وحتى عام 2005 أية أزمة أو عجز من قبل الدولة عن دفع رواتب ومعاشات موظفيها، كما أنه لم يتوقف عن دفع كل متوجباته تجاه الدائنين، رغم ما عرفته مالية الدولة من أزمات متفرقة، وهذا أمر جيّد يُحسب لمصلحة الدولة وليس عليها.

إنّ الأمر المستجّد في موضوع الرواتب هو عندما توقفت الدولة عن إقرار موازنتها منذ عام 2006 وحتى الآن حيث ظهرت مشكلة تأمين الرواتب للقطاع العام، رغم غياب الموازنة، فعمد مجلس الوزراء إلى ابتداء أسلوب جديد لتأمين الرواتب والأجور، انطلاقاً من نص في قانون المحاسبة العمومية، يجيز دفعها قبل إقرار الموازنة باعتبارها من النفقات الدائمة بانتظار إقرار الموازنة، وهذا يعني أنّ نية المشرّع هي منح السلطة التنفيذية صلاحية العمل لاستمرارية المرفق العام، وانطلاقاً من هذا المبدأ يقتضي عدم التوقف عن صرف الرواتب والأجور لأيّ سبب كان، إنما لم يكن يرمي إلى اعتماد هذه الطريقة لفترة تجاوزت حتى الآن تسع سنوات، ما يحملنا على طرح السؤال التالي: هل إنّ الاستمرار بطريقة الصرف هذه أمر قانوني وشرعي؟ أم أنها مخالفة للقانون ويجب التوقف عنها ووضع حدّ لها؟

انطلاقاً من نظرية الظروف الاستثنائية يمكن السلطة التنفيذية تجاوز الأوضاع القانونية المطلوب اعتمادها في الظروف العادية ويجعل تصرفها غير معيوب بمخالفة القانون، ويمكن تطبيق هذه القاعدة على الأوضاع التي عرفها لبنان منذ عام 2005 بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري، الأمر الذي يجعل اعتماد هذه القاعدة مقبولاً.

التقى وفد الشركات المستوردة للغاز

الحاج حسن: لعدم المبالغة في المخاطر



(دالاتي ونهرا)

الحاج حسن مجتمعاً إلى وفد شركات الغاز

دعا وزير الصناعة حسين الحاج حسن إلى عدم «المبالغة في المخاطر المترتبة على الغاز في لبنان، سواء لجهة الاستيراد والتخزين والتعبئة والتوزيع، أو لجهة التخزين والتعبئة»، وقال: «نحن لا نعمل تحت ضغط وجود المخاطر، وإنما انطلاقاً من تصميمنا على تنظيم القطاع».

وخلال استقبله وفد أصحاب الشركات المستوردة للغاز في لبنان في مكتبه بعد ظهر أمس، في حضور المدير العام لوزارة داني دعجون، لفت الحاج حسن إلى أنّ مخاطر الاستيراد موجودة لكنها قليلة، «يتمّ موحناً أنّ تنظيم القطاع،

بالتنسيق بين وزارات الطاقة والمياه، والداخلية والبلديات، والصناعة، واللجنة النيابية الفرعية ولجنة الأشغال، بالتعاون مع المعنيين في القطاع مع مستوردين ومعينين وموزعين»، وأضاف: «نحن في صدق وضع تنظيم متكامل، يبدأ بالاستيراد والتخزين والتعبئة والتوزيع والاستخدام. كما أنّ النقطة الأبرز في النقاش تتعلق ببقاورة الغاز لأننا حقوق ملكية للمواطنين، ونحن نعطي البحث في موضوع استبدال القوارير كل الوقت لاستنتاج خلاصة سليمة تراعي الحقوق، وتضبط هذه القضية، وتعتقد أننا وصلنا إلى

إصدار القرار المطلوب من الوزراء الثلاثة المعنيين، أي الطاقة والمياه، والداخلية والبلديات، والصناعة». وقال عضو الوفد مارون شماس: «تابعنا النقاش في تنظيم قطاع الغاز الذي بدأ في المجلس النيابي، وطرحن أفكاراً عدّة، لا سيّما حول الإجراءات المطلوبة لاستبدال القوارير غير الصالحة، ولمسنا من معالي الوزير الاهتمام الكبير بمعالجة الملف بصورة إيجابية، وإعطاء كل صاحب حق حقه».

الذهب يتماسك عند 1311 دولاراً

استقرت أسعار الذهب فوق 1300 دولار للأوقية، بفعل توقّعات تصاعد المخاطر الجيوسياسية بعد أن طالبت الولايات المتحدة روسيا بالردّ على تساؤلات في شأن إسقاط طائرة ركاب ماليزية في شرق أوكرانيا.

ولم يشهد الذهب الفوري تغييراً يذكر عند 1311 دولاراً للأوقية بعدما انخفض 0.5 في المئة يوم الجمعة الفائت. وكانت أحجام التعاملات ضعيفة، إذ أنّ السوق اليابانية مغلقة بسبب عطلة.

وارتفع المعدن النفوس 1.4 في المئة يوم الخميس الفائت بعد انباء عن إسقاط طائرة الركاب الماليزية، لكن المستثمرين سارعوا إلى جني الأرباح في اليوم التالي ما أدى إلى تراجع الذهب 2 في المئة خلال الأسبوع ليسجّل أول خسارة أسبوعية في سبعة أسابيع.

وارتفعت الفضة 0.19 في المئة إلى 20.87 دولار للأوقية. وزاد البلاتين 0.35 في المئة ليسجّل 1486.99 دولار وصعد البلياديوم 0.14 في المئة إلى 877.6 دولار للأوقية.

الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ينخفض 0.7 في المئة

أعلنت إدارة الإحصاء المركزي أنّ الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في لبنان لشهر حزيران 2014 سجّل انخفاضاً قدره 0.7 في المئة بالنسبة إلى شهر أيار 2014، وجاء معدل الانخفاض في المحافظات على الشكل التالي: بيروت 0.5 في المئة، جبل لبنان 0.3 في المئة، محافظة الشمال 0.2 في المئة، محافظة البقاع 0.7 في المئة، محافظة الجنوب 0.3 في المئة، محافظة النبطية 0.6 في المئة.

مع العلم أنّ مؤشر أسعار الاستهلاك في لبنان لشهر حزيران 2014 سجّل ارتفاعاً وقدره 2.5 في المئة بالنسبة إلى شهر حزيران 2013.



(دالاتي ونهرا)

عجاقة وشهيب خلال الافتتاح

افتتحت جمعية تجار وصناعي الغرب - قبرشومون، مشروع ساحة قبرشومون، برعاية وزير الاقتصاد والتجارة الآن حكيم ممللاً بمسئشاره جاسم عجاقة وفي حضور وزير الزراعة أكرم شهيب.

وأكد عجاقة في كلمة باسم حكيم أنّ «هذا المهرجان يحظى بمكانة متميزة حيث يقبل عليه وينتظره كثير من المواطنين والمقيمين الذين يستمتعون بما يقدم لهم من عروض وتحفيضات تناسب جميع الشرائح الاجتماعية والفئات العمرية، ومن شأنه، كجميع المهرجانات التي تقام، الترويج للبنان».

وأشار إلى أنّ المهرجان «يشكّل مبادرة تعكس لبنان السياحية والحضارة». وقال: «نحن في وزارة الاقتصاد وعصراً أساسياً ومساهماً في تكامل الدورة الاقتصادية. مبادرات مهمة لمجتمعنا تزيد من زخم اقتصادنا الوطني وتدعمه. ونرى في نجاحها تكاملاً مع الخطة التي أطلقناها منذ استلامنا الوزارة والمركزة على عنوانين أساسيين هما تحفيز الاقتصاد وحماية المستهلك».

مؤتمر تضامني مع خان الصابون في نقابة المحرّرين

رأه رئيس «مؤسسة خان الصابون» بدر حسون في مؤتمر صحافي عقده أمس في نقابة المحرّرين، على الشائعات التي طاولت المؤسسة في الأونة الأخيرة. وقال: «بكل فخر نحن أول من صدر الصابون لأوروبا ولكل العالم عبر مئات السنين، ومن الموقع ذاته حيث يوجد خان الصابون». وأضاف: «لقد أسسنا صناعتنا بحرفية عالية وعلوم متقدمة، هذا عدا عن خبرات الأجداد من مئات السنين لنقدم للمتلقي أفضل ما يمكن أن يضعه إنسان على بشرته. إننا ننتج بجودة وتقنية عالية جداً وبشفافية قل نظيرها لنقدم للمستهلك الجودة والابتكار وجودة عالمي حائزة على شهادة «أيزو» وشهادة «حلال» العالمية».

وكانت كلمة لتلقي المحرّرين لباس عون، أشار فيها إلى أنّ «بدر حسون رفع اسم لبنان في الخارج كما كل اللبنانيين الناشطين، والذي يصنعه بدر حسون هو صابون طبيعي ومكوّناته من جبال لبنان والتاج يقع

طرحها رئيس مجموعة أبو غزالة، واعداً بمباشرة العمل على هذه المقترحات.

● استقبال وزير السياحة ميشال فرعون في مكتبه قبل ظهر أمس، وفداً من الجمعية الثقافية البرازيلية - اللبنانية برئاسة لوري برايس، وتمّ البحث في المعرض الذي ستقيمه الجمعية في ساو باولو لعرض الفنّ اللبناني الذي ستقدمه عن مشاهد من تاريخ لبنان بعاداته وتقاليده وألبسته.

تمّ استقبال فرعون ليليان جامو معلولي من جمعية «إنماء راشيا» ومن مؤسسي لجنة مهرجاناتها، التي طرحت عليه رعاية وحضور النشاط السياحي الثقافي البيئي في راشيا بعنوان «امش على خطى المسيح»، في 2 و3 آب المقبلين على سفح جبل حرمون.



(دالاتي ونهرا)

فرعون مستقبلاً وفد الجمعية الثقافية البرازيلية. اللبنانية

في سبل تسهيل التجارة العربية من دولي عربي في الخدمات في غرار التحالفات الدولية الأخرى على أنّ يكون لبنان مفرّقاً له. كما تمّ البحث

في سبل تسهيل التجارة العربية من دولي عربي في الخدمات في غرار التحالفات الدولية الأخرى على أنّ يكون لبنان مفرّقاً له. كما تمّ البحث

نشاطات اقتصادية

● استقبال وزير المال علي حسن خليل، رئيس الجامعة اللبنانية الدكتور عدنان السيد حسين، وتمّ عرض مجمل الأوضاع المرتبطة بالجامعة اللبنانية من جوانبها كافة، وخصوصاً المواضيع المطروحة لجهة تعيين المعاهد ومسألة تفرّغ الأساتذة المتقاعدين كما تمت مناقشة موازنة الجامعة والاعتمادات المخصّصة لها.

وأكد خليل حرصه «دعم كل المطالب المحققة للجامعة اللبنانية، واستمرارية دورها والحفاظ على مستواها الذي يجب أن يبقى في أولويات المتابعة والاهتمام».

كما استقبل خليل رئيس المؤسسة العامة للإسكان روني لحود مع أعضاء مجلس إدارة المؤسسة، وتمّ عرض شامل لأوضاع المؤسسة وسبل استمرار تأمين القروض لذوي